أفرابيا
للنخب الأفروعراقية
Center for Afro-Iraqi Elites

التكامل الاقتصادي .. الاستراتيجية المفقودة في العلاقات العربية الأفريقية

أ. حازم حسانين محمد

سلسلة الدراسات العلمية لمركز أفرابيا للنخب الأفروعراقية
Scientific Study Series for the Center for Afro-Iraqi Elites
(5)

التكامل الاقتصادي .. الاستراتيجية المفقودة في العلاقات العربية الأفريقية

أ. حازم حسانين محمد*

* باحث ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر

يؤدي التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي إلى زيادة الإنتاج والتجارة بين الدول الأعضاء. فالتجارة داخل الإقليم تخلق فرصاً للأعمال التجارية تتشارك في فوائدها كافة الدول المشتركة في التبادل .فالدول العربية والدول الأفريقية تشكل سوقاً كبيراً يضم حوالي 1200مليون نسمة 17.5% (من سكان العالم).كما تتمتع هذه الدول بإمكانيات اقتصادية قوامها الموارد الطبيعية الغنية واحتياطيات النفط والغاز ورصيد هائل من القوى العاملة .لذا فإن من شأن استغلال هذه الموارد التسريع في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن التخفيف من حدة الفقر، وفض النزاعات السياسية، وتحسين مستويات المعيشة، واستدامة التنمية . بمعنى آخر فإن التعاون في مضمار التجارة والاستثمار يمكن هذه الدول من تسوية خلافتها السياسية وتقليل عدم الاستقرار السياسي .لهذا فإن زيادة التجارة بين الدول العربية والدول الأفريقية أضحى من ضرورات التنمية .

ولعل الروابط القائمة بين العالم العربي والعالم الإفريقي روابط قوية ومتينة تستمد جذورها وأصولها من التاريخ القديم ، إذ يمتد هذا التعاون إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي، حيث يشمل الروابط الثقافية والروحية والتجارية التي نسجتها قرون طويلة من الحركة الاجتماعية والمعاملات الحضرية بين الشعوب العربية والإفريقية، وذلك بحكم الجوار الذي يمتد على آلاف الكيلومترات، وباعتبار أن ثلثي سكان العالم العربي هم أفارقة. وللتعاون العربي الإفريقي جوانب عدة، منها ما هو ثنائي فيما بين دول المجموعتين، وهو قديم ، وبدأ مباشرة بعد استقلال الدول الأفريقية، ومنه ما هو في شكل تعاون إنمائي يتم من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربي . وقد لقي التعاون العربي - الأفريقي حظه من التأكيد خلال القمة العربية -الأفريقية الأولى عام 1977 ولا يزال ، إلا أن غياب الإستقرار السياسي والصراعات القبلية والحروب الأهلية في بعض الدول العربية والأفريقية جعلت من العسير على ذلك التعاون تحقيق نتائج اقتصادية كبيرة.

ومما يعزز الروابط بين الدول العربية والإفريقية النضال المشترك من أجل مواجهة أعباء التنمية والتحرك نحو تحقيق نظام تكامل إقليمي واقتصادي عادل.

إن التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي يعتمد على تفاعل الطرفين والنهوض به في مختلف المجالات كالتجارة والاستثمار والمشروعات المشتركة. ولقد ازداد التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مطلع السبعينات من القرن الماضي بعد أن تزايد عدد المؤسسات العربية المعنية بتقديم العون الإنمائي للدول الإفريقية.

ولقد أقرت القمة العربية الإفريقية الأولى المنعقدة في القاهرة في عام 1977أهمية التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي والمالي من خلال تقديم مساعدات فنية ومالية للدول الإفريقية ودعم المؤسسات

المالية الوطنية ومتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية في البلدان الإفريقية وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الإفريقية في شكل إستثمارات مباشرة أوغير مباشرة (المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ، بدون تاريخ نشر).

ولما كان إستقرار البيئة الإفريقية الهدف الأساسي لمؤسسي الإتحاد الإفريقي ، إلا أنه حتى هذه اللحظة مازال الاتحاد الإفريقي عاجز عن تحقيق هدفه الأساسي؛ لذا من المهم التوصل إلى اتحاد إفريقي يتحدث بصوت واحد، وينبغي للدول الأعضاء أن تكون حقيقية في دعوتها لاقتصاد متكامل من خلال تعزيز التجارة العادلة بين البلدان الإفريقية. ولعل ما ذهبت إليه دراسة (Chirisa, Mumba and Dirwai ,2014) ، لتحليل التكامل الأفريقي من حيث ضخامة التضامن والدولة وتصنيف التكامل والعمل ، من أجل تقيم مواطن القوة والضعف والأهداف والنجاحات والإخفاقات في مشروع التكامل الأفريقي ، فضلاً عن التهديدات لبقائه.[2] وقد أوضحت العديد من الدراسات أهمية دور الدول العربية الإفريقية في تعزيز التكامل لتعزيز السلام والأمن والتعاون . ويمكن الآن القول أن إقامة التكامل العربي الأفريقي أصبح ضرورة من ضروات التنمية .

وتعد الدول العربية وفي مقدمتها دول شمال إفريقيا واهمها مصر المدخل الحقيقي للقارة الإفريقية إذ أن مصر دولة قائدة وفاعلة في العالم الافريقي ، بل وفي العالم أجمع، وتتوفر لديها امكانيات بشرية واقتصادية تمكنها من أن تلعب دورا متميزا في تحقيق وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية و الافريقية وايجاد حلول لمشاكلها الامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الناحية الإقتصادية ، أشار تقرير نشرته مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا مؤخراً أن مخزونات إفريقيا من النفط نحو 12% من احتياطيات النفط في العالم، وفي الذهب 40%، وحوالي 90% من خامي البلاتين، والكروم، وأكد التقرير أن بعض الدول الإفريقية تشهد معدلات نمو هو الأعلى في العالم ، وبالتالي فهو مجال خصب للتكامل العربي الإفريقي. ودخلت افريقيا مؤخرًا قطاعات الاتصالات، والاستثمار، والبنوك في قائمة الصناعات المؤثرة في اقتصاديات بعض الدول الإفريقية، مع دخول استثمارات أجنبية ضخمة للبلاد المستقرة سياسا مثل نيجيريا، وكينيا، وأوغندا، وعليه فمن الممكن أن تستفيد من الدول العربية خاصة الخليجية منها في هذا المجال.[3]

ووفقا بيانات لصندوق النقد الدولي في عام (2012- 2016) ، حلت 7 دول من جنوب الصحراء في قائمة أعلى 10 دول حول العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي، وتتصدر نيجيريا قائمة أكبر اقتصاديات

---

[2] Innocent EW Chirisa ,corresponding author Artwell Mumba, and Simbarashe O Dirwai, A review of the evolution and trajectory of the African union as an instrument of regional integration , Journal ListSpringerplusv.3; 2014PMC3940719

[3]. الامم المتحدة ، تقرير مفوضة الأمم المتحدة عن أفريقيا http://www.un.org/ar/sections/where-we-work/africa/index.html

قارة إفريقيا، يليها جنوب إفريقيا، ثم مصر، مع اعتماد الأولى بشكل شبه كامل على النفط والغاز في التصدير. وتعد كينيا، وأوغندا، وتنزانيا من أبرز الدول التي تشهد تسارع في معدلات النمو . رغم هذا التقدم التي تحققه افريقيا على الصعيد الاقتصادي لا تزال تعتبر مستويات مشاركة دول القارة في التجارة الدولية من الأدنى عالمياً، حيث تبلغ حصة إفريقيا في التجارة الدولية 3.3%، في حين بلغت التجارة الداخلية بين دول القارة 11.5% في عام 2012. فحقق في السنوات الأخيرة معدلات من أعلى مستويات النمو في العالم. وارتفعت مستويات المعيشة نتيجة لذلك، وكذلك الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الرئيسية، مما بعث على الأمل في مستقبل ساطع

وتشيير التقديرات على المستوى العربي إلى تراجع معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى 2.1 في المائة في عام 2016مقارنة بنحو 3.1في المائة عام 2015انعكاسا لتراجع معدل نمو مجموعة البلدان العربية الُمصدرة للنفط إلى 2.3في المائة عام 2016مقارنة بنحو 3 في المائة للنمو المسجل عام 2015وتراجع أقل حدة لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط التي سجلت نموا بلغ 3.3 في المائة عام 2016مقابل 3.6 في المائة للنمو المحقق عام 2015 .[4]

وعلى ضوء ما تقدم ، توجد العديد من الإعتبارات المحفزة للتكامل الاقتصادي العربي –الافريقي ، وذلك نظرا للنمو السريع الذي تحققه اقتصاديات الدول الافريقية في الأونة الأخيرة فلا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - الافريقي وتوجيه البوصلة نحو الاندماج الحقيقي، لأن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة نحو السير في طريق التكامل الاقتصادى. وفي ذات الوقت توجد رؤية مغايرة ، تتعلق بإستحالة إقامة مثل هذا التكامل نظرا لكونه يواجه بتحديات إقليمية ودولية ومخاطر جمة . وما بين هذا وذاك تحاول الدراسة الوقوف على ما إذا كانت هناك مقومات لقيام مثل هذا التكامل من عدمه عبر إستخدام منهجية SWOT التي تعنى بتحليل نقطا القوة والضعف وكذل الفرص والتهديدات .

تمهيد

التطورات الإقتصادية في العالم العربي والأفريقي .

أولاً: التطورات الإقتصادية في الدول العربية .

أشار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي لعام 2017 " إلى أن التطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية قد انعكست على أوضاع الاقتصادات العربية خلال عام 2016، في ظل استمرار تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، كما استمر خلال العام تأثر بعض البلدان العربية بالتطورات الداخلية. جاء ذلك في الوقت الذي استلزمت فيه تطورات الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية تقييد السياسة المالية سواءً في الدول العربية المُصدرة للنفط لتحقيق الانضباط المالي على خلفية تواصل الاتجاه الهبوطي

[4] صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الإقتصاد العربي ، الكويت ، إبريل 2017، ص 14.

لأسعار النفط في الأسواق الدولية ، أو في الدول العربية المستوردة للنفط لإحتواء العجوزات المتزايدة في الموازنات العامة ووضع الدين المحلي في مسارات تنازلية، وهو ما إنعكس على مستويات الطلب الكلي.

وعلى مستوى النمو الإقتصادي ، تشير التقديرات إلى تراجع معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى 2.1 في المائة في عام 2016 مقارنة بنحو 3.1 في المائة عام 2015، انعكاساً لتراجع معدل نمو مجموعة البلدان العربية المُصدرة للنفط إلى 2.3 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.0 في المائة للنمو المسجل عام 2015، وتراجع أقل حدة لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط التي سجلت نمواً بلغ 3.3 في المائة عام 2016 مقابل 3.6 في المائة للنمو المحقق عام 2015. [5]

وعلى ضوء ما سبق، شهدت الآونة الأخيرة تحولاً بارزاً في نهج السياسات والإصلاحات الإقتصادية المطبقة في البلدان العربية. ففي الدول العربية المُصدرة للنفط لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظهر إتجاهاً واضحاً نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات التنويع وفق أهداف كمية، وبرامج تنفيذية موضوعةً لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنويع الاقتصادي، مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنويع سواءً من خلال السحب من الاحتياطات، أو الخصخصة، أو تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المهمة.

ومن جهة أخرى إستلزم تجاوز الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية جنوح بعض الدول العربية الأخرى لا سيما المستوردة للنفط منها إلى تبني إصلاحات إقتصادية صعبة في إطار برامج متوسطة المدى للإصلاح تنفذ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات تسهيل ممتد واتفاقات استعداد ائتماني بإجمالي تمويل يقدر بنحو 21 مليار دولار. تدعم تلك الاتفاقات برامج وطنية للإصلاح تشتمل على عدة إجراءات وتدابير نقدية ومالية وأخرى متعلقة بنظم الصرف لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان.

ثانياً : التطورات الإقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء .

كشف تقرير " نبض أفريقيا 2017" الصادر عن البنك أن النمو الاقتصادي في القارة السمراء جنوب الصحراء الكبرى، آخذ في الارتفاع بعد تسجيل أسوأ انخفاض في أكثر من عقدين. فبعد أن سجل معدل النمو الاقتصادي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تراجعاً إلى 3% في عام 2015، هبط ليصل إلى 1.6% في عام 2016، وهو أدنى مستوى له في أكثر من عقدين –راجع الجدول رقم ( ) . ويعكس الهبوط الحاد للنمو الكلي التحديات الاقتصادية الجسيمة التي تواجهها أكبر اقتصادات المنطقة والبلدان المصدرة للسلع الأولية. وأضاف البنك أنه مازال هناك الكثير من هذه البلدان يواجه أوضاعا مناوئة من جراء هبوط أسعار السلع الأولية، وتشديد الأوضاع المالية، وغموض السياسات المحلية. وكان النشاط الاقتصادي

[5] صندوق النقدر العربي ، آفاق الإقتصاد العربي ، الكويت ، إبريل ، 2017.

ضعيفا بدرجة ملحوظة في مختلف البلدان المُصدِّرة للنفط. وفي الوقت نفسه، ظهرت مؤشِّرات على أن النمو الاقتصادي في نحو ربع بلدان المنطقة بدأ يتعافى.

وتظهر أحدث البيانات أن سبعة بلدان إفريقية وهم إثيوبيا، وكينيا، ومالي، ورواندا، والسنغال، وكينيا، ومالي، ورواندا، والسنغال، لا تزال تظهر مرونة إقتصادية، مدعومة بالطلب المحلي، حيث سجلت معدلات نمو سنوية تتجاوز 5.4 % في الفترة 2015-2017، وتشكل هذه البلدان ما يقرب من 27٪ من سكان المنطقة، وتمثل 13٪ من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، مما يوضح إن التوقعات الاقتصادية العالمية آخذة في التحسن، وينبغي أن تدعم الإنتعاش في المنطقة" وأشار التقرير إلى أن معدلات النمو أبعد ما تكون عن التجانس، وهو ما ينبِئ بأن النمو في البلدان يسير بخطى متفاوتة. ومع أن بلدانا كثيرة سجَّلت تراجعا حادا لنموها الاقتصادي، فإن البعض الآخر-إثيوبيا ورواندا وتنزانيا- قد استمرت في تحقيق معدلات نمو سنوية تزيد في المتوسط عن 6%. وأصبحت بضعة بلدان- منها كوت ديفوار والسنغال- من أفضل البلدان من حيث الأداء الاقتصادي. [6]

ولا تزال المخاطر الجغرافية- السياسية ومجموعة من العوامل غير الاقتصادية الأخرى تشكل عبئا على الآفاق المتوقعة في مناطق متنوعة – الحرب الأهلية والصراع الداخلي في أجزاء من الشرق الأوسط وافريقيا، مثل محنة اللاجئين والمهاجرين المأساوية في البلدان المجاورة وفي أوروبا، وأعمال الإرهاب على مستوى العالم، والآثار المطولة للجفاف في شرق وجنوب إفريقيا، وانتشار فيروس زيكا. ولعل تفاقم هذه العوامل من شأنه تعميق المعاناة في البلدان التي يقع عليها التأثير المباشر. كذلك يمكن أن تؤدي زيادة التوترات الجغرافية - السياسية والإرهاب إلى التأثير بشدة على مزاج السوق ومستوى الثقة في الاقتصاد العربي والأفريقي على مستوى العالم. [7]

وخلاص القول ، تدل المؤشرات الاقتصادية الكلية على أن النشاط الاقتصادي في االدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء — الذي لا تتوافر بشأنه ساسل البيانات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي بوجه عام — لم يرق كذلك إلى مستوى التوقعات نتيجة لهبوط أسعار النفط، وتراجع أسعار السلع الأولية الأخرى، والصراع الجغرافي- السياسي والأهلي في بضع البلدان.[8]

---

[6] البنك الدولي ، تقرير نبض أفريقيا ، جنيف ، 2017. http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/09/29/africas-economic-growth-continues-to-falter-yet-some-countries-show-signs-of-resilience

[7] صندوق النقد الدولي ، آفاق الإقتصاد العالمي " الإقتصاد العالمي في مشهد متحول "، جنيف ، يناير ، 2017.

[8] صندوق النقد الدولي ، آفاق الإقتصاد العالمي بطء شديد لفترة بالغة الطول ، جنيف ، إبريل ، 2016 ، ص1.

المبحث الأول

التكامل الإقتصادي العربي – الإفريقي

(الفرص – والتحديات).

تعد تجربة التعاون العربي الأفريقي من أقدم تجارب التعاون الإقليمية إذ تمتد إلى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي لتشمل الروابط الإقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية والتي نسجتها قرونٌ طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والأفريقية. وفي العصر الحديث أفضت هذه العلاقات إلى نشأة تعاون عربي أفريقي مؤسسي منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين ، خاصة بعد إنعقاد مؤتمر القمة العربية الأفريقية الأول في مارس 1977 بالقاهرة ، حيث تم إنشاء عدة مؤسسات للتعاون في شتى المجالات، وقد تضافرت الجهود خلال العقود الأربعة الماضية، لدفع عجلة التعاون العربي الأفريقي في المجال الاقتصادي والمالي والثقافي. حيث تقدم مؤسسات التمويل العربية الثنائية ومتعددة الأطراف، العون الإنمائي الفني والمالي للدول الأفريقية ومن بين هذه المؤسسات المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا. [9] وأكدت القمة العربية الأفريقية الثانية التي عُقدت في 10 أكتوبر 2010 بليبيا، على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تأسيس شراكة عربية أفريقية خاصة في ظروف العولمة التي تمر بها بلدان العالم. وأجازت هذه القمة وثيقة للشراكة الإستراتيجية وخطة عمل للتعاون العربي الأفريقي خلال الفترة 2011-2016

المطلب الأول

مراحل تطور العلاقات الإقتصادية العربية – الأفريقية .

مثلت فترة الخمسينيات من القرن الماضي بداية حقيقية لبناء علاقات استراتيجية بين العرب والأفارقة على هدىً من ملاحم التحرر من الإستعمار ومحاولات النهوض والتنمية بعيداً عن أطر التبعية للدول الاستعمارية. وقد حفلت العلاقات بين الطرفين منذ تلك الفترة بالعديد من الأحداث والتحولات التاريخية ، ابتداءً بمستويات التنسيق السياسي والدعم والتعاون الاقتصادي واسعة النطاق إبّان حركات التحرر والاستقلال في افريقيا, ومن خلال حركة عدم الانحياز, والموقف من القضية الفلسطينية, وحربي 1967 و 1973, والتنسيق عبر منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية, وما افرزته قرارات مؤتمر القمة العربي في الجزائر 1973 بإنشائها لعدد من المؤسسات المالية لدعم التعاون العربي الأفريقي, ثم عقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في القاهرة في مارس 1977. [10]

---

[9] موقع المصرف العرب للتنمية الإقتصادية في أفريقيا .http://www.badea.org/Afro-Arab-Cooperation_ar.htm

[10] أحمد حجاج, "العلاقات العربية الأفريقية: نبذة تاريخية," في: مجموعة مؤلفين, العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة (القاهرة, مركزدراسات وبحوث الدول النامية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, سلسلة قضايا التنمية, العدد 18، 2000

ومع بداية التسعينيات وفى ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطبية وبروز العولمة التي إجتاحت العديد من أسس العلاقات الدولية بشقيها الرسمي وغير الرسمي, وما إرتبط بذلك كله من اتساع دور الدول المانحة الأوربية والأميركية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية ، وكذا دور المنظمات العالمية غير الحكومية العاملة في الميادين المختلفة في أفريقيا. مع كل تلك الظروف التي عنت في مجملها تشكيل عدة أطر فاعلة واستثنائية لصياغة علاقات افريقيا بالنظام الدولي الجديد, **تجذر تضاؤل فرص الدول العربية (المنشغلة بمشاكلها) في الاستئثار بنصيب كبير من مكون علاقات افريقيا الخارجية عامة.ناهيك ، عن إنعكاس تلك الظروف سلباً على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الأفريقية مقارنة بالتدفقات الدولية الأخرى في الصدد ذاته.**[11]

وقد أدت تلك الظروف في الفترة من نهاية السبعينيات إلى نهاية التسعينيات إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الأفريقي وانعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون وآلياته وعلى مدى انتظامها , حيث اجتمعت اللجنة الدائمة في آخر دورة عادية لها سوى في عام 1990 ، ولم تعقد أية اجتماعات طيلة التسعينيات. وقدمت خلال تلك الفترة العديد من الدراسات "العربية" حول أسباب ذلك التراجع في مستوى العلاقات الجماعية بين الطرفين, وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى وجود اشكالية لدى الطرفين تمثلت في غياب الرؤية الإستراتيجية في التخطيط لعلاقاتهما, ناهيك عن ما بدى تخلياً من الطرف العربي عن الأساس الاستراتيجي والأيديولوجي التقليدي لتلك العلاقات, والذي يقضي بأن التعاون العربي الأفريقي هو أمر تحتمه ضرورات الأمن المشترك والمصلحة المشتركة المتبادل . ومع قدوم الاعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت علاقات الطرفين تطورات إيجابية تبعث الأمل في مستقبل التعاون العربي الأفريقي عامة وذلك في مواجهة العديد من المستجدات على صعيد العلاقات الدولية خاصة في ظل لجوء العديد من الاقتصادات الكبرى إلى زيادة إرتباطاتها الجماعية في اطار التكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية لجني ثمار اقتصادية وتجارية هي في أمس الحاجة اليها لمواجهة بعض آثار تشوه الدور الذي اصيبت به نتيجة المواجهات السياسية والعسكرية الدامية التي خاضتها في اكثر من مكان في العالم.

وإزاء كل تلك المستجدات يبدو أنها قد استحثت ارادات بعض الدول الفاعلة على الطرفين العربي والافريقي من أجل إحياء فكرة التعاون العربي الأفريقي وهو الأمر الذي طرحته بكل قوة ووضوح القمة العربية بعمان في مارس2010, والتيَ عقدت على اثرها اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثانية عشرة في الجزائر في أبريل من العام نفسه بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات. وأصدرت تلك

---

[11] **سامي محمد السياغي** ، التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي " بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل" ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي الرباط - المملكة المغربية ، 2012، ص 4

اللجنة في ختام أعمالها بيانا يعكس مدى حرص الطرفين العربي والأفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة, والارتقاء بمستوى العمل العربي الأفريقي المشترك للوصول به إلى مستويات الشراكة الكاملة. وقد تلى ذلك بعض التطورات في مجال احياء التعاون العربي الافريقي كان من ابرزها التئام القمة الافريقية العربية الثانية في مدينة سرت الليبية في 01 اكتوبر 2011. وخرجت القمة بالعديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي في إطار ما بدت - الى حد ما - توجهات اكثر عملانية عن ذي قبل.[12]

وفي عام 2016، أطلق المنتدى العربي - الأفريقي المنظم من طرف المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة (عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية) ، والوزارة المكلفة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، المنعقد في الرباط يومي 22 و 23 فبراير الجاري، برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، الذي يتوخى تعزيز العلاقات التجارية وتطوير قطاع الأعمال. [13]

ويوجد بالقارة الأفريقية ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية، توجد ثلاث منها في الغرب وثلاث في وسط القارة. بينما يوجد في شرق وجنوب القارة ست مجموعات وتمثل التكتلات الثلاثة الاكبر ، وهو الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، واحدا من اكبر أسواق العالم حيث يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في التجمعات الثلاثة ما نسبته نصف سكان قارة أفريقيا، كما يبلغ الناتج القومي للدول الست والعشرين نحو 4 تريليونات دولار سنويا. ويمكن عرض التجمعات الحالية وهذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية ما يلي :

- اتحاد المغرب العربي (اتحاد المغرب العربي) ، UMA.
- تنمية المجتمع الجنوب الافريقي (سادك) SADC.
- السوق المشتركة لشرق وجنوبى افريقيا (الكوميسا) COMESA.
- مجموعة شرق افريقيا (اياك) ،
- الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) ، IGAD
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- أفريقيا الوسطى لجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ،
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي).

فيما تضم الدول العربية مجموعتين :

1- الجافتا التي تضم مجموع الدول العربية (إلا انها غير مفعلة على أرض الواقع).

---

[12] سامي محمد السياغي ، مرجع سابق ، ص 5

[13] http://elaph.com/Web/Economics/2017/2/1135073.html

2- مجلس التعاون لدول الخليج GCC.

وعلى الرغم من قيام تللك التجمعات الإقتصادية الأفريقية وإرتباطها بأهداف إقتصادية كبرى ، إلا أنه يوجد خلاف حول الدور الذى قامت به هذه المنظمات على أرض الواقع . فهناك الكثيرين الذين قللوا من أهمية تلك التجمعات، مشيرين إلى أنها لم تستطع حتى الآن أن تحقق أيا من طموحاتها فى مجالات التنمية الاقتصادية من ناحية ، وإبراز دورها كتكتل اقتصادى إقليمى من ناحية أخرى على الساحة الأفريقية أو الساحة العالمية ، حيث يرى البعض أن تلك التجمعات تعانى من عدة نقاط تؤثر على ادائها هى [14] :

1- إرتباط العديد من الدول الأعضاء بتلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقى دول التجمع من ناحية ، والدول الأفريقية من ناحية أخرى.
2- تؤثر الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء من ناحية وداخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى فى تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول من ناحية وعلى مستوى التجمعات من ناحية أخرى.
3- تفتقد تلك التجمعات روح التعاون والتضامن فيما بينها بسبب إنعدام القنوات الرسمية للإتصال بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية داخل مؤسسات الاتحاد الأفريقى.
4- لم تضع الجماعة الاقتصادية الأفريقية AEC إطارا أو نظاما يعالج التزامات الدول الأفريقية الأعضاء فى تجمع اقتصادى إقليمى تجاه تجمع آخر منضمة إليه ، ومثالاً على ذلك حالة السودان أو مصر، فكل منهما عضو فى جماعة الكوميسا وفى نفس الوقت هما عضوان فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومن ثَم يمكن أن تكون هذه النقطة أحد عوامل الضعف الرئيسية فى عمل التجمعات الاقتصادية الأفريقية.
5- الإنعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة فى أفريقيا حيث تسير فى إتجاه مضاد للتكامل الإقليمي، خاصة وأنها ذات توجه وطنى وتهدف لزيادة فورية فى الصادرات، مما يؤدى لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التى تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة ، وهوما يؤثر سلباً على جهودها الإقليمية للتعاون.
6- التباين فى الهياكل الإقتصادية والإجتماعية فى أغلبية دول التجمعات الأفريقية ، وهو ما يؤدى إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد.
7- إعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية، لذلك تتردد كثيرا فى قبولها الانتظام فى اتحاد جمركى أو إقليمى قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها، فى الوقت الذى تكون فيه عاجزة

---

[14] التكتلات الإقتصادية الإقليمية الأفريقية ، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد السادس ،يوليو ، 2013، ص2

عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة، لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام.

ويوضح الشكل رقم (2) قياس وأبعاد التكامل الأفريقي الذي أطلقه الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا كدليل التكامل الإقليمي الإفريقي ، والذي يعرض رؤية عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد للتكامل. ويقيس الدليل خمسة أبعاد مختلفة، هي: التكامل التجاري، والبنية التحتية الإقليمية، والتكامل الإنتاجي، وحرية انتقال الأشخاص، والتكامل المالي والاقتصادي الكلي. وتستند هذه الأبعاد إلى نظرة عامة عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية الأساسية لتحقيق التكامل. ويجري استخدام 16 فئة، عبر الأبعاد الخمسة، في حساب الدليل. .[15]

وصفوة القول ، أن للدول العربية والقارة الإفريقية تاريخاً طويلاً مع تجارب التعاون ، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية ، وفي أعقاب الإستقلال سعت الدول الإفريقية - على إختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق - إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي؛ بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والإستقلال. وقد لقي التعاون – العربي الإفريقي حظه من التأكيد خلال القمة العربية – الإفريقية ، إلا أن غياب الإستقرار السياسي والصراعات القبلية والحروب الأهلية في بعض الدول العربية والأفريقية جعلت ، التي جعلت من هذا التعاون لم يرقى لمستويات مرتفعة.[16]

المطلب الثاني

المجالات المتاحة في العلاقات العربية الافريقية

ما لاشك فيه أن إقامة تكتل إقتصادي لايمكن أن يكون إلا على أساس وجود تعاون حقيقي وكبير بين أطراف التكامل من ناحية ، وهو ما يؤكد عليه الواقع من الناحية الجغرافية . إلا أنه على الصعيد الإقتصادي ، لازال حجم التعاون الإقتصادي بين الدول العربية والأفريقية ، يتسم بالضعف . ومن ثم فإن الدراسة في هذا البند تحاول تسليط الضوء على اهم الفرص والمجالات التي يمكن من خلالها إقامة تكامل إقتصادي عربي – إفريقي ، حيث أن حجم التبادل التجاري بين العالمين العربي والافريقي لا يرقى إلى مستوى طموحات وتطلعات بلدان الاقليمين، مؤكداً انه وفقا لاحصائيات المركز الإسلامي لتنمية التجارة بلغت حصة التجارة البينية العربية الافريقية 2.1% عام 2015. وطِبقاً لاحصائيات مركز التجارة الدولية (ITC) للفترة ما بين 2011 و2015، بلغ متوسط قيمة صادرات 17 دولة عربية نحو العالم ما قيمته 1.06 تريليون دولار ، بينما بلغت صادرات 22 دولة إفريقية جنوب الصحراء، أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

---

[15] صندوق النقد الدولي ، أفريقيا تقلبات النمو ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 53 ، الرقم 2، يونيو 2016، جنيف ، ص38.

[16] ترجع أواصر التعاون العربي الإفريقي لعهود ما قبل الإسلام ، حيث كانت هناك حركة تجارة من أفريقيا إلى العرب والعكس ، ومع دخول الإسلام توطدت العلاقة ، فمن بلاد المغرب العربيّ انتشر الإسلام إلى دولٍ في إفريقيا الوُسطى والغربيّة، وفي القرن الخامس الهجريّ نشرت دولة المُرابطين الإسلام في باقي أنحاء إفريقيا حتى يومنا هذا.

الى مختلف بلدان العالم، ما يقارب 160 مليار دولار، وهو ما يعكس وجود إمكانيات تجارية كبيرة غير مستثمرة والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي بين العالمين العربي والأفريقي .

شكل رقم (1)

ويبلغ حجم دعم البنك لبرامج التنمية ومشاريع البنية التحتية في افريقيا بلغ ما يناهز 43.3 مليار دولار، شملت تمويلات لمشاريع في مختلف القطاعات. ومنذ إنشاء المؤسسة (ITFC) في عام 2008م، بلغ حجم تمويل التجارة الممنوحة للدول العربية والافريقية الاعضاء 14.7 مليار دولار بالإضافة إلى التعاون مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين لتصميم وتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء. وتأتي اليوم مبادرة جسور التجارة العربية الافريقية استكمالاً لجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، خاصة لما لقطاع التجارة من آثار إيجابية على التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعزيز فرص التكامل الإقليمي. كما نتطلع إلى استفادة الدول المعنية من برامج تنمية القدرات التي سيوفرها البرنامج على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وعل مستوى الفرص ، فإن إيجاد آلية لتحقيق التكامل العربي الإفريقي مدفوعا بإرداة حقيقية على المستوى السياسي والإقتصادي ، من شأنه أن يساعد في تحقيق التنمية المستدامة ، فالقارة الأفريقية بمثابة " أرض الفرص " التي تتسم بالتنوع الكبير والوفرة . فعاليات منتدى أفريقيا 2016، الذي ينظم

للمرة الأولى بمبادرة ورعاية مصر لبحث وسائل تعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الثنائي في التعاون المشترك خاصة في مجال البنية التحتية والمواصلات وضعف الاستثمارات ، إلا أن المكاسب كبيرة، - بالإضافة إلى المكاسب الأخرى الناتجة عن التعاون في مختلف المجالات الصناعية والزراعية، وكذلك في مجالات النقل والمواصلات. لأن الأسواق الأفريقية مازالت سوق بكر واعدة تزخر بالعديد من الفرص التى تنتظر فقط من يستطيع أن يجني ثماره خاصة في أعقاب الاتفاق الثلاثي التاريخي بين الكوميسا والسادك ومجموعة شرق أفريقيا الذي وقع في مدينة شرم الشيخ خلال يونيو 2015 والذي بموجبه أطلق أحد أكبر التكتلات التجارية في القارة الأفريقية، ويضم 26 دولة، بإجمالي ناتج محلي يصل إلى حوالي 1.2 تريليون دولار، لخدمة سوق بها نحو 625 مليون مستهلك.

- **المجالات :**

تمتلك البلدان الإفريقية موارد كبيرة وفي جميع الميادين ، كالموارد المعدنية والنفطية ، والموارد الزراعية والموارد السمكية، وموارد الغابات، ولكن هذه الموارد لا تجهز للأسف، بطريقة مفيدة في إفريقيا. وهذا يشكل فرصة كبيرة ضائعة وإن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة، أو إعادة تأهيل وبناء لما تقادم عهده.

1. **الزراعة** إذ أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة ، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13 (أطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله 6695 كم ، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الأفريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة .ونظراً لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، و بمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها " بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي35% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7% فقط في الزراعة بشتى أنواعها،... ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء من إفريقيا عن 50 كم2 من إجمالي 23 مليون كم2 ."فالاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.
2. **الصناعة** حرص إفريقيا في مجال الصناعة على تعميق وتطوير شراكات إستثمارية، وقد جاء مؤتمر القمة الأفريقية العاشر تحت شعار: (التنمية الصناعية في إفريقيا)، تأكيداً لأهمية التوجه

نحو تطوير قطاع الصناعة الذي لا يزال الاستثمار فيه ضعيفاً؛ حيث إن "مخرجات القطاع الصناعي بالقارة لا يتعدى نسبة 2% من الإنتاج العالمي... وصادراتها الصناعية تبلغ نسبة 1% فقط من إجمالي الصادرات العالمية "، بالرغم من أنها كما تقدم "...خلافاً لما يحصل في أجزاء أخرى من العالم، تعتبر إفريقيا أغنى القارات من حيث الموارد والمعادن الطبيعية بما في ذلك الكثير من الموارد الصناعية والزراعية التي يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية إذا ما تم استخدامها على نحو فعال ومتوازن" فالقطاع الصناعي في إفريقيا أكثر القطاعات حاجة إلى الإمكانات الفنية والمالية، والمعلومات والخبرات حول تنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية الصناعية. وحرصاً على مشاركة المستثمرين في تسريع التنمية الصناعية في إفريقيا، نظَّم المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين24 ـ 28 أكتوبر 2008م في دوربان، بجنوب إفريقيا منتدى يجمع الفاعلين الأفريقيين وغير الأفريقيين،... قرابة 80 مسؤولاً تنفيذياً من الشركات الأفريقية الكبرى، والمتعددة الجنسييات العاملة في إفريقيا للحصول على مساهماتهم بخصوص التحول الصناعي الأفريقية واستراتيجية التنفيذ.

3. **الطاقة المتجددة**. وفي مجالات الطاقة ومصادرها، فإنه برغم ضخامة الطاقة الكهرمائية الكامنة الهائلة في إفريقيا، والتي تناهز 750 1 تيراواط ساعة، ورغم إمكان ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرمائية، لا يُستغلّ حالياً سوى نسبة 5 في المائة من هذه الطاقة الكامنة. وهي بالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 7 في المائة و9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، ما يوازي ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق وفراً اقتصادياً مشجّعً للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا، من النوعية الممتازة .
4. **المياة** . ويعد مجال المياة امر بات وحيوى المنطقة العربية إ انها تمتلك أقل من 2 % من الموارد المائية المتجددة في العالم. فهي المنطقة الأكثر جفافا في العالم، حيث تضم أكثر 12 بلدا في العالم من حيث ندرة المياة : الجزائر والبحرين والكويت والأردن وليبيا وسلطنة عمان والأراضي الفلسطينية وقطر والسعودية وتونس والإمارات واليمن. ومن ثم فإن التعاون مع إفريقيا في مجال المياة يعتبر مجال مهم جدا وضروي خاصة مع الدول التي تعتبر أغنى 5 دول مائيا في

أفريقيا.. إثيوبيا تتصدر بـ14 حوضا مائيا.. إريتريا في المرتبة الثانية بـ56 مليار متر مكعب.. ونهر الكونغو يتيح 1260 مليارا.. و66 مليار متر مياه متجددة بأوغندا..وبوروندي تتزيل القائمة. [17]

5. **النقل والوجستيات**. ويشكل مجال النقل في إفريقيا احد اهم العقبات حيث لاتزال خطوت النقل والإنتقال سواء للبطاع أو الافراد عقبة كبيرة وباالتالي فهي مجال هام وحيوي الخدول فيه والعمل على إنشاء طرق ووسائل تقل أسرع يساعد في زيادة حركة التجارة وتسهيل التعاملات .
6. **تكنولوجيا المعلومات**. حيث يعد مجال هائل خاصة وأن الدول العربية يمكن أن تساهم في نشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الدول الأفريقية ، بما يهيء بيئة إستثمار أفضل ، حيث توجد دول عربية لديها إمكانات تكونولوجية كبيرة مثل الإمارات وقطر والكويت كما يوضح الجدول رقم (2)
7. **مشروعات البنية التحتية** إذ يمكن لتحسين الطرق، ورفع كفاءة تشغيل الموانئ، وتوفير إمدادات مستمرة من الكهرباء، فضلا عن تحسينات أخرى في البنية التحتية أن تجعل البلدان أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يعملون على خلق فرص العمل. كما أن القارة متأخرة فيما يتعلق بالاستعداد التكنولوجي. وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تُمكن من تحقيق الكفاءة والابتكار، أدوات حاسمة في لأي إقتصاد. وستحتاج الاقتصادات الأفريقية في المستقبل ليس فقط إلى الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل أيضاً إلى تمكين المواطنين بالمعرفة التي يحتاجون إليها لاستخدام هذه التكنولوجيات بشكل منتج.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن تحيقيق التكامل العربي الأفريقي يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في كلا المنطقيتين ، إذ أن المجالات التي تم توضيحها سابقا تشكل غالبيتها أهداف التنمية المستدامة .

المطلب الثالث

المخاطر والتهديدات في العلاقات العربية الأفريقية .

تعد المنطقة العربية والقارة الأفريقية واحدة من أكثر المناطق في العالم خطورة ووفق مؤشر الأمان [18] لقياس مستوى الأمان للدولة ، والذي تتمثل بشكل أساسي في «تكاليف أعمال الجريمة

---

[17] غنية العتيبي ، بالارقام حقائق عن أزمة المياة بالوطن العربي . البنك الدولي ، 2015.

[18] يصدر معهد السلام والاقتصاد (IEP)، ، تقرير سنوي عبارة عن مؤشر السلام العالمي، الذي يقيم فيه 163 دولة تغطي 99.6 في المائة من سكان العالم. يقيس المؤشر السلام العالمي باستخدام ثلاثة معايير: مستوى الأمن والأمان في المجتمع، ومستوى الصراع المحلي والعالمي، ودرجة التزود بالقوى العسكرية. ويعتمد المؤشر في الترتيب على حساب الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها الدولة محل الدراسة، في كافة المعايير، من صفر إلى سبعة، لوضع ترتيبها في المؤشر، بحيث يكون أعلى تقييم تحصل عليه الدولة في المؤشر هو سبعة،

والعنف»، و«تكاليف أعمال الإرهاب»، و«معدلات الإصابة بالإرهاب»، و«معدلات القتل»، و«موثوقية جهاز الشرطة، ومدى قدرته على توفير الحماية من الجريمة» ، تاتي وبرزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي كانت بالفعل في المرتبة الأدنى في مؤشر السلام العالمي، لتشهد أكبر تدهور في السلام والأمن في عام 2016، إذ أنه مع تصاعد الحروب الأهلية في سوريا واليمن، ما أدى إلى زيادة التدخل الخارجي ، وتزيلت نيجيريا القامة .

جدول رقم (2)

الانتشار التكنولوجي في العالم العربي
مؤشر الأعمال

	تغطية 3G (%)	سرعة الشبكة (كيلوبيت في الثانية)	مواقع إلكترونية للشركات (%)	خدمات آمنة للشركات (لكل مليون شخص)	المتوسط (%)
الإمارات	99	17226	73	294.4	52
قطر	100	11612	89	231.58	54
الكويت	99	8540	75	198.77	49
البحرين	100	10070	70	176.95	48
عمان	86	7952	65	79.32	41
لبنان	61	2597	غير متوفر	54.54	32
السعودية	99	10384	70	45.88	47
الأردن	98	3862	غير متوفر	30.42	37
تونس	90	3375	47	17.91	35
جيبوتي	33	غير متوفر	غير متوفر	10.27	15
فلسطين	غير متوفر	3608	غير متوفر	5.12	غير متوفر
المغرب	75	4775	47	4.92	31
مصر	99	2553	37	4.79	34
ليبيا	78	5373	50	3.04	33
موريتانيا	42	5714	31	2.52	18
الجزائر	22	2104	50	1.98	16
اليمن	76	غير متوفر	30	0.73	24
العراق	89	4542	44	0.72	34
سوريا	42	1585	غير متوفر	0.5	غير متوفر
الصومال	33	غير متوفر	غير متوفر	0.1	غير متوفر
السودان	45	2514	38	0.03	20

المصدر: البنك الدولي

رصيف22

وأقل تقييم تحصل عليه الدولة في المؤشر هو صفرًا، وكلما ارتفع ترتيب الدولة محل الدراسة في المؤشر، دلّ ذلك على توفر الأمان فيها والعكس صحيح.

جدول رقم (3) ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمان العالمي لعام 2016

ترتيب الدولة	مركزها
1. الإمارات	(المركز الثاني عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 6.60).
2. عُمان	(المركز الرابع عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 6.49).
3. قطر	(المركز العاشر عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 6.33).
4. المغرب	(المركز رقم 20 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 6.14).
5. الأردن	(المركز رقم 38 عالميًّا بحصولها على درجة متوسطة بلغت 5.78).
6. الكويت	(المركز رقم 43 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 5.73).
7. البحرين	(المركز رقم 47 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 5.70).
8. السعودية	(المركز رقم 61 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 5.51).
9. الجزائر	(المركز رقم 81 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 5.28).
10. تونس	(المركز رقم 102 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 4.68).
11. موريتانيا	(المركز رقم 125 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 3.57).
12. لبنان	(المركز رقم 125 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 3.57).
13. مصر	(المركز رقم 130 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 3.29).
14.اليمن	(المركز رقم 135 عالميًّا، بحصولها على درجة متوسطة بلغت 2.80).

المصدر : مؤشر السلام والأمن العالمي لعام 2016 ،

وظلت إفريقيا ولسنوات طويلة تعج بالمشكلات وفي مقدمتها مشكلة الاستعمار، وحقّ الأفارقة في التمتع بحريتهم، وممارسة نظام الحكم – قضايا الاستقلال –، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التنموية

والاقتصادية الناتجة من التركة الاستعمارية، وصولاً إلى مرحلة التدخل والشراكة مع المنظمات والتكتلات لتسوية النزاعات والحروب، والتي طالت أغلب الدول الإفريقية في فترات ومراحل تاريخية مختلفة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن عرض مجموعة من التحديات والمخاطر التي تواجة إمكانية قيام تكامل إقتصادي عربي – أفريقي كما يلي :

أولاً: القضايا الصراعية [19] :

وهي واحدة من أولى التحديات التي يمكن أن تثير توتراً أو صراعاً بين العرب ونظرائهم الأفارقة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

جدول رقم (4) قائمة أكثر 20 دولة أفريقية سلميةً وأمانًا- المصدر: أفريكا عربي

الترتيب العالمي	الاسم	الترتيب الأفريقي
23	موريشيوس	1
28	بوتسوانا	2
38	مدغشقر	3
40	زامبيا	4
42	سيراليون	5
44	غانا	6
45	ملاوي	7
55	ناميبيا	8
62	تنزانيا	9
63	غينيا الإستوائية	10
62	ليسوتو	11
66	توغو	12
68	موزمبيق	13
70	السنغال	14
72	بنين	15
72	ليبيريا	15

[19] نورا أسـامة عبد القادر ، العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصـراع ومسـتقبل التعاون ، بحوث ودراسـات ، مجلة قراءا أفريقية ، مارس ، 2017، متاح على الرابط التالي : http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%

17	الغابون	79
18	بوركينا فاسو	88
19	سوازيلاند	90
20	غامبيا	92

1- قضية المياه:

تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية, منها على سبيل المثال الأنهار، فهناك العديد من الأنهار التي تجري وتصب داخل أقاليم الوطن العربي, (مثل: مصر والسودان والصومال وموريتانيا), تنبع أساساً من دول إفريقية ، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الصعبة في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة, وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحّة إلى المياه, خصوصاً مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري, والتوسع في البرامج التنموية. فالأنهار التي تجري في مصر والسودان وموريتانيا تنبع جميعها من دول الجوار الإفريقي, فنهر النيل - على سبيل المثال - مورد حيوي ذو أهمية بارزة لكل من مصر والسودان على وجه الخصوص؛ حيث يعد شريان الحياة الوحيد لهما، فهو مصدر المياه الأوحد بالنسبة لمصر؛ حيث إن نهر النيل يوفر لمصر 95 % من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة ، كما يعد نهر النيل مصدر المياه شبه الوحيد بالنسبة للسودان (حيث إنه يمد السودان بـ 80% من احتياجاته السنوية للمياه).

وفي الوقت نفسه تشكّل إثيوبيا المنبع الأهم لنهر النيل؛ حيث تسيطر بمفردها على 75% من مصادر مياه النيل, وهو ما قد يكون مصدراً للعديد من التوترات نتيجة للارتباط الوثيق بين إثيوبيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، خصوصاً مع محاولات استخدام نهر النيل ورقة للضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية المياه في الاستراتيجية المصرية وخطورتها, ومحاولة التأثير في مصر تجاه بعض القضايا مثل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك بعض المشروعات الإقليمية المطروحة مثل الشرق أوسطية, ومن المعروف أن إسرائيل كانت وما زالت تمارس دوراً - ولو بشكل غير مباشر - في صراع المياه بين دول حوض نهر النيل مستغلة نفوذها الكبير في بعض الدول الإفريقية, مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا. [20]

[20] ومن ناحية أخرى؛ يعتمد الصومال في جزئه الجنوبي بشكل كبير على نهري إشبيلي وجوبا اللذين ينبعان من هضبة أوغادين التي تحتلها إثيوبيا، وخصوصاً أن هذين البلدين يعانيان الجفاف والتصحّر في كثير من مناطقهما الجغرافية(6). وفي أقصى الجناح الغربي للوطن العربي، يتغذى الجزء الجنوبي من موريتانيا على نهر السنغال الذي تقع منابعه في مالي وغينيا, وطالما أثارت السنغال مشكلة النهر الذي تعدّه ملكاً خاصاً لها، في حين ترى موريتانيا أن النهر ملكاً ثنائياً بين الطرفين، وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ (فقد شهدت هذه العلاقات توتّراً حاداً بينهما خلال العامين 1973م و 1989م، وهو التوتر الذي عرقل تطوير «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المؤمّل عند استكماله أن تستفيد منه برامج التنمية الزراعية في كل من مالي وموريتانيا والسنغال.. حمدي عبد الرحمن حسن، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي»، مصطفى كامل السيد (محرراً)، «حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى»، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993م), ص533– 534.

2- مشكلات الحدود:

وتمثّل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التفاعلات العربية – الإفريقية في المستقبل؛ حيث إن منازعات الحدود أحد مصادر التوتّر الرئيسة على العلاقات العربية الإفريقية ، فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الإستقلال مثل مشكلة الحدود السنغالية – الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة نهر السنغال.[21] وقد إتخذت منازعات الحدود شكل الصدام العسكري المباشر في بعض المواقف, مثل النزاع الليبي – التشادي حول قطاع «أوزو»الذي وجد حلاً بعد تنازل ليبيا عن الشريط لتشاد عقب قرار محكمة العدل الدولية.

ولعل منطقة شرق إفريقيا عموماً, والقرن الإفريقي خصوصاً, تعكس بجلاء أهمية القيد الحدودي على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى النزاعات الآتية: مشكلة إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان, وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال, والنزاع السوداني - الإثيوبي – الإريتري, والنزاع الإريتري - اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر، وغير ذلك من المناطق الحدودية المتنازع عليها. ومن الجدير بالذكر أن العامل الخارجي يؤدي دوراً كبيراً في إشعال هذه الخلافات, ودائماً ما يقف الكيان الصهيوني خلف الطرف الإفريقي ويدّعي حمايته من الطرف العربي. [22]

3 - الاختراق الأجنبي:

من المعروف على مستوى العلاقات الدولية العربية والإقليمية أن أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو تصفية العالم العربي من أي مجالات للتعاون وعزله عن العالم . ولا شك يمثّل هذا المبدأ خطورة حقيقية ليس فقط على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية, ولكن على الكيان العربي برمته، وذلك للأسباب الآتية [23]:

- أن تلك القوى الأجنبية قادرة على أن تخترق معظم دول الجوار العربية ، مثل: المغرب العربي, والقرن الإفريقي, وجنوب شبه الجزيرة العربية.
- كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها، والصراع في جنوب السودان، والنزاع اليمني – الإريتري.
- أن الوجود الأجنبي في القارة, متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل, يسبّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية.

---

[21] هويدا عدلي، «أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي»، السياسة الدولية، أكتوبر1982م، ص 166– 169.

[22] نورا أسامة عبد القادر ، مرجع سابق .

[23] حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص 160.

وأيّاً كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبي- الأمريكي في القارة الإفريقية؛ فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية - الإفريقية. وذلك لأكثر من متغيّر واحد:

أ - تركّز هذه الدول في مناطق إقليمية معينة, وتدعم قادة موالين لها, فالسلوك الأنجلو أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا, والحرص على إيجاد مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعرض المصالح العربية للخطر، خصوصاً فيما يتعلق بقضية المياه واستخدامها ورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

ج - أن هذه القوى الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة, ويتضح ذلك جلياً من الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب, ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا, فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لاختراقها وزعزعة أمنها.

ويمكن القول بأن ذلك الاختراق الأجنبي للقارة الإفريقية قد أثر في قضايا العلاقات العربية الإفريقية, ومن المتوقع أن يستمر في التأثير إذا لم يُتخذ موقف عربي مضاد؛ حيث أضحى التنافس الأمريكي الأوروبي يتداخل ويتعارض مع المصالح العربية في إفريقيا، كما أن الوجود الأمريكي المرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي، وهو ما ظهر جلياً في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، يشكّل تحديات لمنظومة الأمن القومي العربي في تطبيقاته الإفريقية.

4- مشكلة اللاجئين والنازحين: وهي من المشكلات المعقدة نظراً لتداعياتها الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي, فتجاور المناطق التي يقطنها «الطوارق» في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، ولعل ذلك يفسّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر 1990م تضم في عضويتها كلاً من: ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق. وبصفة عامة؛ فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات فى العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين, فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ، يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية – الإفريقية, فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد؛ الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار, فضلاً عن انعكاساتها السلبية على استقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين, وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

5- حركات التمرد والانفصال:

وهي الحركات التي تنخر في النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حدٍّ سواء, ويؤدي بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخصوصاً إذا ما اقترن ذلك بتدخّل دولي

أو إقليمي. وهذا ما يلاحظ مثلاً في قضية انفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير، والذي كان يتلقى دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا, فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية, ويظهر ذلك بوضوح في «اتفاق مشاكوس للسلام» الذي تم توقيعه في كينيا في 20 يوليو 2002م بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي.

وخلاصة القول: أن مثل هذه الحركات سوف تؤدي إلى إشعال التوتر في العلاقات العربية – الإفريقية ما لم تجد حلاً إقليمياً مناسباً بعيداً عن تدخل القوى الأجنبية، ومن ثم يجب على الدول العربية لتفادي حدوث مثل هذه الأزمات إدراك ذلك الخطر الكامن, والسعي نحو تحقيق التكامل القومي والمصالحة الوطنية في هذه الدول الإفريقية حفاظاً على الدول القومية الإفريقية من ناحية, وحفاظاً على الأمن القومي العربي من ناحية أخرى, وذلك من شأنه تدعيم العلاقات التعاونية بين كل من العرب والأفارقة.

ثانياً: التحديات الثقافية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية

1- التحدى الثقافي - المدركات السلبية بين العرب و الأفارقة:

بسبب الموروث الاستعماري الذي قام بالتفرقة بين العربي والإفريقي؛ فقد استخدم الاستعمار سياسة «فرق تسد» بين العرب والأفارقة، حيث لا يستطيع أي باحث مدقق أن ينكر حقيقة أن صورة العربي لدى الإفريقي هي صورة سلبية؛ فقد ساهم الاستعمار في تصوير العربي بأنه تاجر رقيق مرة, وتاجر جشع مرة أخرى, وانتهازي ولديه أهداف توسّعية في إفريقيا مرة ثالثة. وقد خلّف الاستعمار البريطاني حاجزاً مصطنعاً بين العربي الإفريقي في السودان, كما قام الاستعمار الفرنسي في موريتانيا بمحاباة الأقلية الزنجية على حساب الأغلبية العربية ؛ إذ فتحت لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإدارية والترقي في الخدمات العامة، وهو ما جعلهم يتغلغلون في كثير من مناصب المستعمرة الموريتانية, وأنّ هناك قناعات شبه جماعية على وجود خلل في واقع الصورة بفعل مؤثرات وعوامل متعددة، ولا يمكن معالجة ذلك الخلل إلا عن طريق تتبع وملاحقة روافده، التي أثرت في تكوين تلك الصورة المشوهة. [24]

2- التحدي السياسي .

I. عدم الإستقرار والفساد السياسي. بالرغم من أن إستقرار البيئة الإفريقية كان الهدف الأساسي لمؤسسي الاتحاد الإفريقي، ولكن حتى هذه اللحظة الاتحاد الإفريقي عاجز عن تحقيق هدفه الأساسي؛ لذا من المهم التوصل إلى اتحاد إفريقي يتحدث بصوت واحد، اء نتيجة استمرار القيادة السياسية فى السلطة دون شرعية وعدم الاستقرار السياسى والصراع بين الاقليات والعجز عن تحقيق اصلاح

---

[24] الخضر عبدالباقي محمد ، العرب وصورة أفريقيا : مقاربة أولوية في الملامح ، شبكة الألوكة ، مايو ، 2014 http://www.alukah.net/world_muslims/0/71169/#ixzz4jOFmW7Ob

سياسى واقتصادى حقيقي . ويعد الفساد السياسي التحدي الرئيسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تركز النخب الحاكمة السلطة داخل مجموعات صغيرة تشوّش على ميزة الفصل بين السلطات، مما يؤثر في عملية صنع القرار التي تؤثر بدورها على ملايين المواطنين. وتسيئ النخب السياسية بالمنطقة على نحو ممنهج استخدام سلطاتها وغالبا ما تتمكن من الإفلات من العقاب. ولم تتحقق الإصلاحات المؤسسية التي كان يُفترض حدوثها في أعقاب 2011. وكان ينبغي أن يكون ضمان الفصل بين السلطات، بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، له أولوية أولى لدى هؤلاء الذين انتُخبوا في موقع السلطة. وفي الأخير، أعتقد أنه يجب التعامل بحذر مع نتائج تقرير منظمة الشفافية الدولية. فمع مرور الوقت، أصبح التقرير أقرب لأن يكون أداة لالحاق العار، في حين أنه كان يمكن أن يكون أكثر فائدة لتوضيح المنهجية المستخدمة التي تؤدي إلى تراجع بلد ما أو صعوده على المؤشر. ويقتصر مؤشر التصورات حين يتعلق الأمر بإخبارنا عن العوامل المؤدية لتراجع نقاط البلدان وتصنيفها. وللحكومات التي تستهدف الوصول للصورة الكبيرة المعقدة الخاصة بالحوكمة والشفافية، فإن عليها أن تعمل على الأجزاء الأصغر أولاً. ويتضمن هذا بناء مؤسسات مستقلة أكثر قوة، وصياغة قوانين أكثر كفاءة..إلخ. بعبارة أخرى، بينما تمثل التقارير السنوية حدثا سنويا محرجا لبعض البلدان، وفرصة للتفاخر لبلدان أخرى؛ فإنها غير فاعلة من حيث كونها خطة عمل للإصلاح. ومن المفارقات، أن تقريرا يركز على الشفافية يتسم بالقصور بسبب طبيعته التي تفتقر إلى الشفافية والتحديد وقابلية التطبيق. [25]

II. التغيرات العارمة التي شهدها النظام الإقليمي العربي في عام ٢٠١١بعد ثورات الربيع العربي التي انطلقت في مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن وغيرها من البلدان العربية. ولعل الدلالة الكبرى هنا تشير إلى مدى تلاحم الدول العربية والأفريقية في التطلع نحو التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويرى بعض الباحثين أن الربيع الأفريقي الذي بدأ في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي يسبق ربيع العرب، وهو ما يعني إمكان استلهام بعض تجارب وقصص النجاح الأفريقية الكبرى مثل غانا وبوتسوانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا وبوركينا فاسو.

3- التحدي الإقتصادي .

شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل الإقتصادي[26] في الفكر الحديث عددا من التطورات خلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينات وهي الفترات التي رافقت البناء الأوربي بدء

---

[25] وائل الشـــبراوي ، الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا من خلال منظور تقرير منظمة الشـــفافية الدولية 2016، موقع البنك الدولي ، 2017. http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/mena-transparency-international

[26] ترجنع فكنرة التكامنل الاقتصنادي وأساسنياته إلى الاقتصننادي النمساوي وفـــــاينرو سننة ،1950حينث بننين أن شكل أو درجة منن درجنات التكامنل تجمنع بنين أســنس نظرينة التجنارة، الحرينة أو الحماينة .2النذا تأكندت أهمية التكامل في النصـــف الثاني من القنرن العشـــنرين، بحينث اســنتخدم التكامنل في تلن الفنترة وجهنة محنددة بحيث أخذت الدراســات الاقتصــادية انطلاقا من الثمانينات منن القنرن الماضــني لنتربط التكامنل

بمنطقة التجارة الحرة و وصولاً إلى الإتحاد الأوربي، كما حدثت العديد من التطورات في الجانب التطبيقي في حقبتي الثمانينيات و التسعينات من القرن الماضي وتاتي أهم التحديات الاقتصادية في :-

I. **الوضع الراهن للتنمية الإقتصادية.**

استمرار مشكلة الديون لتمثل عبئاً ثقيلاً على القارة الأفريقية. **والتي تبلغ حوالي 400% من إجمالي الدخل القومي الأفريقي،** واعتماد هذه القارة على الديون والمساعدات والقروض بشكلٍ كبير مما يجعل هذه القارة تعاني من مشكلة التبعيّة للدول الكبرى ورغم المبادرات العديدة لمواجهة تلك المشكلة مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية الأفريقية "تيكاد" ومبادرة مجموعة الثماني،فإن المشكلة لاتزال قائمة.

II. الأمراض الخطيرة المنتشرة في هذه القارة مثل مرض الملاريا، وكذلك السل الرئوي، بالإضافة إلى مرض الإيدز، حيث أشارت بعض التقديرات أنّ حوالي 25% من الأيدي العاملة في أفريقيا ستُفقد نتيجةً لهذا المرض بحلول عام 2020.

III. تفشي ظاهرة الأميّة بالإضافة إلى النقص الكبير في تعليم وتثقيف الأفراد.

IV. التغيرات المناخيّة التي تتعرض لها مثل الجفاف، والفيضانات، والكوارث الطبيعيّة بالإضافة إلى الشح الشديد في المياه. التي تثقل كاهل أفريقيا.

V. تشابه هياكل الإنتاج بين الدول العربية والإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية, وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها.

VI. الفقر ، حيث سيطرت القارة الأفريقية على ترتيب الدول العشرة الأكثر جوعًا في العالم، بحسب مؤشر الجوع العالم لعام 2016، بوجود ست دول أفريقية في القائمة، ثلاث من هذه الدول، تصدرت القائمة.

4- التحدي التظيمي .

1- ضعف مستوى التنسيق المتبادل وازدواجية الجهود ، حيث يعتبر ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود إحدى الآفات التيعانى منها معظم تجارب التكامل الأفريقي سواء على المستوى القاري أو الإقليمي. وفي محاولة لمواجهة هذه المشكلة عقد الاتحاد الأفريقي منذ عام 2006 مؤتمرات للوزراء المسئولين عن التكامل الإقليمي، وأقر بأهمية التجمعات الاقتصادية الإقليمية كركائز محورية في تحقيق التكامل القاري، وشدد على ضرورة ترشيد وتنسيق سياساتها وبرامجها

الاقتصـنادي بمبندأ الكفاينة الإنتاجينة مننن خنلال اسـننتغلال الإمكاننات البشـنرية، والمنوارد المادينة بصـنورة مشـنتركة ضـننمن منطقنة اقتصنادية لا تتعندى الحندود الوطنينة .3وقند أخنذت الندعوة للتكامنل الاقتصنادي تتوسنع وتنزداد أهميتها في أواخر القرن العشـرين وبداينة القنرن الواحند والعشـنرين، فنازداد عندد النذول النتي اعتمندت سـياسـنة التكامل الاقتصـادي في العالم سـواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية مثل الدول العربية

وأنشطتها بهدف تسريع عملية التكامل (15). وتبنى الاتحاد الأفريقيفي دورته العادية التاسعة التي عقدت في أكرا في الفترة من 1- 3 يوليو 2007 بروتوكولا حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية(16)، وأكدت المادة الرابعة من البروتوكول تعهد الأطراف بتنسيق سياساتها وإجراءاتها وبرامجها وأنشطتها لتجنب ازدواجية الجهود، ولتحقيق ذلك تقوم الأطراف بما يلي: (أ) التنسيق والتعاون بين سياسات وبرامج التجمعات الإقليمية وتلك الخاصة بالاتحاد الأفريقي، (ب) تبادل المعلومات والخبرات على كل المستويات في مجال الأنشطة والبرامج، (ج) تعزيز المشروعات بين الأقاليم في كل المجالات، (د) دعم كل طرف لمساعي الطرف الآخر الخاصة بالتكامل والموافقة على الحضور والمشاركة بفاعلية في اجتماعات بعضهم بعض.[27]

2- ويُعد فقر البنى التحتية الأساسية, كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية, عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة, فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.

3- وتُعد مشكلة توزيع عوائد التكامل واحدة من أخطر معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية, فإذا كان التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء كلهم؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بالقدر نفسه؛ فتوزيع عوائد التكامل الا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء, وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل, بل يؤدي إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل ؛ نظراً لشعورها بالظلم لاستنزاف مواردها لمصلحة غيرها، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرّاء العملية التكاملية, على أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض) في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل؛ في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة لأسس توزيع عوائد التكامل ومعاييره، والتعويض عما قد يسببه من أضرار.[28]

4- **عوامل أخرى** هناك عوامل أخرى أكثر ارتباطا بالدول الوطنية، مثل تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية، واتباع سياسات اقتصادية كلية

---

[27] سامي أحمد السيد ، مرجع سابق .

[28] محمد عاشور مهدي ، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات ، قراءات أفريقية ، دراسات وبحوث ، 2017، http://www.qiraatafrican.com/home/new/%

متباينة وغير مستقرة، والافتقار إلى الآليات الوطنية التي تقوم بتنفيذ وتنسيق ومتابعة برامج التكامل، وعدم القدرة على جعل التكامل جزءا من الأطر التنموية الوطنية، ووجود قصور كبير في البنية الأساسية في كثير من الدول الأفريقية، وعدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل، ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول فرادى.[29]

المبحث الثاني

نحو نموذج أمثل للتكامل العربي – الأفريقي

(الشروط والمقومات - الأهداف والآثار المتوقعة)

تعد إفريقيا دائرة مهمّة من الدوائر الإستراتيجية للوطن العربي ، كما أن الوطن العربي دائرة مهمّة من الدوائر الاستراتيجية لإفريقيا ، وذلك للتداخل الجغرافي والتاريخي والديموغرافي القائم بينهما ، فضلاً عن واقع العلاقة وتحدياتها في المرحلة الراهنة في ضوء المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعة وما يرتبط بها من دور متنام للتكتلات الاقتصادية الكبرى التي تبرز أهمّية التكامل الإستراتيجي العربي - الأفريقي على قاعدة المشتركات بين العرب والأفارقة. هذا وبين العرب من هم أفارقة وبين الأفارقة من هم عرب، وجميعهم على أعتاب تحوّلات حقيقية لا تترك لأيّ طرف تجاهل ما يحدث لدى الطرف الآخر في هذا العالم المتحوّل والمتداخل والمترابط في تدبير شؤونه الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية.[30]

المطلب الأول

أسس التكامل الاقتصادي

يأتي التكامل الإقتصادي العربي الأفريقي إنطلاقاً من أن وضع التنمية الإقتصادية في معظم الدول العربية والأفريقية ، لايزال غير كاف لتعزيز نمو إقتصادي ومستدام وقادر على التصدي للتحديات الإقليمية والدولية .

ويمثل التوجه نحو تحقيق التكامل العربي الأفريقي خطوة هامة في سبيل التواجد على الساحة الدولية وفي ظل التحديات المعاصرة . ويتسم هذ التكامل بفرص عديدة ومتنوعة ، تجعل مطلباً عاجلا وملحاً وذات أهمية متزايدة . ولأن المنطة العربية والأفريقية شهدت في الاونة الأخيرة العديد من المشكلات فإن دخولها في تكامل إقتصادي من شانه ان يساهم في حل العديد من مشكلاتها ، إذا ما أحسنت الترتيبات والأطر

---

[29] AtienoNdomo, Regional Economic Communities in Africa: A Progress Overview (Nairobi: GTZ, May 2009), pp. 8-10. Available at: http://www2.gtz.de/wbf/4tDx9kw63gma/RECs_Final_Report.pdf

[30] ساسين عساف ، الإستراتيجيا العربية ونقاط القوّة في التكامل الإستراتيجي العربي/ الافريقي ، مجلة التجديد العربي ، عدد فبراير ، 2015، متاح على الرابط : http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/54560-

العامة لهذا التكامل ، حيث أن وجود تكامل إقتصادي متعدد الأبعاد من شأنه أن يعمل على تحويل المعوقات إلى إمكانات جديدة وغير مسبوقة في طريق تحقيق التنمية المستدامة لكلا الطرفين .

ويمكن في ظل تمتع الوطن العربي والدول الأفريقية بثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، علاوة على ترابط الدول العربية والأفريقية في وحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك، لذا فإن الولوج في تكامل إقتصادي عربي - أفريقي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية، وموقعه الاستراتيجي، تتوفر له أكبر الإمكانيات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. وعلى ضوء ما تقدم ، فقد أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن **أهم هذه الشروط نذكر** ما يلي :

1- **التقارب الجغرافي :** يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا .

2- **الإرادة السياسية :** غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

3- **التكامل الإقتصادي العربي الأفريقي** ، مرهون بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني كشرط لتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية العربية – الأفريقية.

4- **تجانس الإقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصادات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية .

5- **توفر وسائل النقل والاتصال**: أن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

6- **تناسب القيم الاجتماعية والثقافية** : الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

7- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

8-**تطوير الصناعات التحويلية في إطار تكاملي عربي- أفريقي** لبناء وتعزيز الأساس الموضوعي للتكامل الاقتصادي القائم على تبادل المصالح مع ربط استراتيجية التنمية الصناعية بالسياسات الاقتصادية — الاجتماعية.

9-**تعزيز الاستثمار العربي المشترك بين الدول المؤهلة** له في صناعات الآلات والمعدات ووسائل النقل والصناعات العالية التقنية للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير في حفز التصنيع والتكامل الصناعي العربي، ونشر ثمار التصنيع في قطاعات الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية لتحقيق نهوض اقتصادي شامل ينطلق من تطوير منظومات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير التقني للارتقاء من التبعية إلى الاستقلال في هذا الصدد، مع ضرورة ربط التطور العلمي والتقني بعملية التصنيع وبخاصة في الصناعات العالية التقنية والقيمة المضافة.

المطلب الثاني

مقومات التكامل العربي الأفريقي.

يستند التكتل الإقتصادي على مجموعة من المقومات الإقتصادية والسياسية والثقافية ، التي تعززه وتضمن إستمراره ، ومن الناحية السياسية فإن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي والأفريقي .كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سببا في إعاقة تجارب أخرى ، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل ، إلا أنها ليست كافية لوحدها ، حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي ، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي ، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق والى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق والاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها ، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي، لتبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد. وعلى ضوء ما تقدم يمكن عرض بعض المقومات التي يمكن يستند عليها التكامل الإقتصادي العربي – الأفريقي :

أ - المقومات التاريخية . يعد التاريخ العربي الأفريقي حافل بمزيد من التعاون والتأخي على كافة الأصعدة ، فمن ناحية التجارة كانت أفريقي هي المصدر الأول للعرب لجلب ما يحتاجونه منها ، لذ عضدت العلاقات قديماً وكان دخول الإسلام أفريقيا ، نقطة فارقة في أن تصبح العاون لي مبينا على مصالح فقط ، بل مدفوعا بوحدة الدين والمصير إلى جانب وحدة التاريخ والحيز الجغرافي ، ومع برور حراكات التحرير في القرن التاسع عشر كانت الدول العربية وعلى رأسها مصر منبع ونموذج إحتذت بها أفريقيا في نيل إستقلالها .

ب- **المقومات الاقتصادية** ، وتتمثل في النقاط التالية :-

- **الموارد الطبيعية :-** تتميز كلاً من الدول العربية والإفريقية بموارد طبيعية عديدة من اراضٍ زراعية شاسعة من شأنها أن تشكل ارضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للطرفين لتحسين وضعها الاقتصادي وتوافر هذه الموارد من اهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي .
- **الموقع الاستراتيجي :** حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له اهمية على الاقتصاد خاصة ،فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي اسيا وافريقيا واروبا ويطل ايضا على معظم بحار ومحيطات العالم ،كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة. وكذ القارة الأفريقية ذات الثقل الكبير من حيث موقعها المتميز .
- **الموارد البشرية** في الوطن العربي : حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2016 في دولة حوالي 392 مليون نسمة ، ويبلغ عدد سكان إفريقيا المقدر من المتوقع 1ر2 مليار نسمة سنة 2016 أي بمعدل نمو قدره 21 مليون نسمة سنوي وتتمتع الدول العربية وأفريقيا بأكثر سكان العالم شبابا. وسيستمر هذا الوضع لعقود أخرى في عالم يشهد سكانه شيخوخة سريعة. فمعدل أعمار سكان إفريقيا لسنة 2015 يقارب 20 عاما مقابل معدل عالمي من 30 عاما.
- **توافر رؤوس الأموال** بشكل هائل ويرجع ذلك لضخامة عائدات البترول ،وهذه الاموال لم تسهم حتى الان في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة .
- **إتساع السوق العربية والأفريقية**. والتي تمتد من الخليج الى المحيط ،وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منها سوقا نموذجا ، فهذا السوق يضم اكثر مليار مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة مما يؤدي لزيادة الانتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.

المطلب الثالث

أهداف التكامل العربي – الإفريقي .

تواجه المنطقة العربية وأفريقيا تحديات خطيرة على صعيد السياسات. وتتمثل أكبر التحديات التي تواجه البلدان المصدرة للنفط في إدارة مواردها المالية وإستراتيجيات تنويع أنشطتها الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط دون مستوى 45 دولارا للبرميل. ومن شأن التدابير الرامية لضبط أوضاع المالية العامة في بيئة إجتماعية وسياسية صعبة والآثار غير المباشرة للصراعات أن تخلق تحديات للبلدان

المستوردة للنفط أيضا. وقد اضطر استمرار أسعار النفط المنخفضة ، وتراجع إيرادات الخزانة العامة ، ونقص العملة الصعبة حكومات المنطقة إلى اللجوء إلى تدابير تقشفية ، منها خفض الإنفاق الاستثماري والجاري. فعلى سبيل المثال، قد تلغي المملكة العربية السعودية مشاريع بأكثر من 20 مليار دولار.

ويأتي ذلك في وقت تلحق فيه الصراعات والحروب الدائرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن بالغ الضرر باقتصادات هذه البلدان، وتستنفد فيه أزمة اللاجئين الحيز المتاح بالمالية العامة للبلدان المجاورة لها. علاوة على ذلك، فقد تباطأ نمو القطاع الخاص، وهو أحد مصادر خلق الوظائف، مما زاد من صعوبة استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل. وتظهر أحدث بيانات سوق العمل أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا في مصر وإيران والعراق والأردن والمغرب وتونس في عام 2016. ومن المتوقع أن يبقى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة عند أدنى مستوياته للعام الرابع على التوالي، وهو حوالي 2.7% في عام 2016، ويقل ذلك بواقع نصف نقطة مئوية عن المستوى المتوقع في إبريل 2016. [31]

وتراجعت وتيرة النمو في أفريقيا جنوب الصحراء بصورة كبيرة في 2016 إلى 1.5% ومن المتوقع أن ينتعش النمو بشكل معتدل في 2017 ليصل إلى 2.6%. وسيستمر انتعاش النمو في 2018 بفضل تحسن أسعار السلع الأولية ، والأوضاع الداخلية. مع ذلك، لا يزال الإنتعاش هشا إذ تأتي معظم الزيادة من أكبر ثلاثة بلدان اقتصاديا في أفريقيا – أنجولا ونيجيريا وجنوب أفريقيا - فيما تخرج من مرحلة ركود حاد شهدتها عام 2016. يستمر النمو القوي الذي تحقق في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ، بدعم من الإستثمارات في قطاع البنية التحتية. وفي شرق أفريقيا ، إستمر في 2017 الجفاف الذي قلص الإنتاج الزراعي في نهاية 2016، وهو يؤثر على النشاط في بعض البلدان وخاصة كينيا. في الوقت نفسه، يتواصل نمو مطرد ولكن أكثر اعتدالا في بلدان أخرى، بفضل استهلاك القطاع الخاص (جزر القمر)، والإستثمارات في البنية التحتية (مدغشقر، وموريشيوس) والسياحة (كابو فيردي، سيشل، موريشيوس) [32]

تبين مما سبق أن التكتل الاقتصادي هو عملية سياسية وثقافية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماج متكافئة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية وصولا إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية **أهمها :-**

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبير :- بتوسيع حجم السوق وتوجيه الإستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

---

[31]- البنك الدولي ، المرصد الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، يناير 2017.
http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor

[32] موقع البنك الدولي ، http://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview

2. تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي :للاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع.
3. الوصول التنمية الاقتصادية : من خلال خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
4. رفع مستوى الرفاهية :- من خلال تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.
5.تخفيض أثر الصدمات الخارجية:- من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.
6- تعزيزالقدرة التنافسية للدول العربية والأفريقية .
7. تحسين إمكانية وصول أصحاب المشاريع إلى رأس المال وتطوير البنية التحتية.

العناصر الفاعلة والقائمة على تحقيق التكامل [33].

- مفوضية الاتحاد الأفريقى.
- جامعة الدول العربية.
- مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقى.
- آليات التجمعات الاقتصادية والإقليمية المعنية بإدارة وتسوية وحل المنازعات.
- برلمان عموم أفريقيا والبرلمان العربى .
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة العربية لحقوق الإنسان .
- المركز الأفريقى للدرسات والأبحاث بشأن الإرهاب .
- مجلس السلم والأمن العربى .
- المعاهد البحثية ومراكز التدريب .
- مؤسسات المجتمع المدنى الأفريقى والعربى .
- السلطات المحلية العربية والأفريقية .
- مجموعة العمل القطاعية المتخصصة .

البرنامج الزمني .

هذه التجربة الأوروبية في التكامل الاقتصادي هي أكمل تجربة في العصر الحديث ونجحت عندما نحي الجانب السياسي في البداية وبدئ بالعمل الاقتصادي. وبالتالي فوجود إطار زمني يعمل على التحول نحو تحقيق التكامل ، من شانه ان يساعد كثيرا على إرساء قواعد تسهم في سرعة إنجاز العملية التكاملية .

[33] موسوعة التكامل العربي الأفريقي ، مرجع سابق .

المطلب الرابع

الآثار المتوقعة جراء قيام التكامل العربي – الأفريقي .

ويأتي قياس الآثار المتوقعة من إقامة التكامل العربي - الأفريقي إذا ما تم مواجهة التحديات والمخاطر التي سبق التعرض لها في موقع سابق من البحث ، إعتمادا على مستوى وعمق التكامل المزمع الولوج فيه ، حيث أن حلقات التكامل الاقتصادي وتحقيق الآثار الديناميكية والمتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي. بالاضافة الى التعاون الجمركي ومتطلباته باعتباره الحلقة الرئيسية في تنفيذ متطلبات التكامل الاقتصادي العربي – الأفريقي .

ويعد التكامل الإقتصادي وسيلة تستطيع بها البلدان العربية والأفريقية أن تضمن نموها وتنوع اقتصاداتها، وإنطلاقا من أنه يجب ان يكون التكامل مفيداً لجميع الدول الاعضاء ، فتحقق منافع في كلا الجانبين أمراً لا يمكن إفاله ، ويأتي في مقدمة ذلك ما يلي :

1- تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة هو الجانب الأوضح للتكامل. ويشمل ذلك الطرق السريعة التي يجري إنشاؤها عبر الحدود، ورحات الطيران التي تنقل الركاب من عاصمة إلى أخرى، والمزيد من الأشخاص الذين يستخدمون الهاتف المحمول في شوارع المدينة أو المناطق التجارية الريفية. وتؤثر الروابط العديدة التي يتم إجراؤها من خال الطرق أو الجو أو بشكل متزايد من خال موجات الأثير تأثيرا مهما على جهود التكامل في إفريقيا. ويؤدي تحسين البنية التحتية الإقليمية إلى خفض تكاليف المعاملات وزيادة سرعة تسليم البضائع وتقديم الخدمات، وبالتالي فإن المراكز الإقليمية إلى جانب البلدان الصغيرة أو غير الساحلية — تحصل على الكثير من المكاسب بدءا من تطوير البنية التحتية إلى تعزيز النمو الاقتصادي .

2- التكامل الإنتاجي ، والذي يعني زيادة الإنتاج والإنتاجية كركيزة أساسية للنمو الإقتصادي.

3- ويمكن لإفريقيا بذل المزيد من الجهود لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية [34] ، مما يعني التشجيع على زيادة تنوع القواعد الاقتصادية وصابتها. ومع ارتفاع القوة الشرائية للمستهلك، ستكون السلع الوسيطة التي تستخدمها الشركات في إنتاج السلع تامة الصنع أو الخدمات مهمة للسوق الداخلية في إفريقيا. ويرتبط بناء التجمعات الصناعية بسهولة الوصول إلى الممرات التجارية الإقليمية التي تنتقل من خالها السلع والتشجيع على زيادة توليد الكهرباء الإقليمية لتوفير الطاقة الازمة للإنتاج. ولأغراض الإنتاج الصناعي أو الزراعي. وبالنسبة لأفريقيا،

---

[34] سلاسل القيمة العالمية يترتب عليه مكاسب كبيرة: فالإقتصادات النامية ذات المشاركة الأسرع نموا في سلاسل القيمة العالمية لديها معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تفوق المتوسط بنسبة 2%.

فإن المكاسب المحتملة من زيادة التكامل تتسم بقدر كبير من الأهمية ، إذ أن 54 بلدا من اقتصادات أفريقيا - يسجل نصفها تقريبا سكانا يقل عددهم عن 10 ملايين نسمة وأكثر من ثلث سكانها غير ساحلي - يجعل القارة أكثر المناطق تجزؤا في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ثلث الاقتصادات الأفريقية هي بلدان غير ساحلية.[35]

4- ويمكن للتكامل االإقتصادي أن يكون أيضا بمثابة حافزاً للإستثمار وجاذباً له خاصة المباشر منه. ويمكن للإصلاحات العامة مثل تحقيق الإستقرار وتحرير الأسواق والخصخصة المعتمدة في إطار الترتيبات الإقليمية أن تثير عوائد لجميع العوامل ومن المرجح أن تكون أكثر وهو ما يكفي لزيادة الاستثمار الخاص. [36] كما يمكن أن يساعد على ضمان أن الإنتاج يقع وفقا لميزة نسبية في كل دولة عضو والتي بدورها سوف تؤدي إلى التخصص الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والخدمات مما يجعل المنطقة بأسرها أفضل حالاً نتيجة لهذا التخصص. [37] وإلى جانب ذلك توجد مكاسب أخرى يتضمنها الجدول رقم (5).

---

[35] Caroline Ko , Regional integration is a must for Africa , World Economic Forum, May ,2013. https://www.weforum.org/agenda/2013/05/regional-integration-is-a-must-for-africa/

[36] Park, Innwon and Park, Soonchan. Reform-Creating Regional Trade Agreements and Foreign Direct Investment: Applications for East Asia, Working Paper Series 2007.

[37] Baldwin, E. Richard and Venables, J. Anthony. Regional Economic Integration, London School of Economics, 2004.

جدول رقم (5) المكاسب المتوقعة جراء قيام التكامل الإقتصادي العربي الأفريقي .

بالنسبة لدول العربية	بالنسبة للدول الأفريقية	مكاسب مشتركة
إستثمار فوائضها . فتح أسواق جديدة . حل العديد من المشكلات مثل (ندرة المياة ، قضايا الزراعة - الطاقة) تقوية العلاقات .	- رفع مستويات المعيشة . - حل مشكلات الأمن الغذائي. - رفع مستويات التعليم . - الحد من الفقر . - تحقيق مزيد من التقدم والتنوع الاقتصادي عن طريق خفيض الحواجز أمام تجارة المنتجات من البلدان الإفريقية ذات الاقتصادات الأقل نموا. - تعزيز التجارة والاستثمار	إنهاء النزاعات الإقليمية والحدودية. زيادة القدرة التنافسية. تقوية الإقتصادات. الإستفادة من الموارد المتاحة . مواكبة التطورات الدولية وتقليل آثارها السلبية. زيادة الإستثمارات وما يتبعه من زيادة الإنتاج وفرص العمل . تعزيز الأمن الغذائي . التصدي للتغيرات المناخية . تعزيز قاعدة المعرفة وتنمية القدرات ورفع التعاون بين الدول العربية والأفريقية.

وفي الختام؛ تمتلك الدول العربية وأفريقيا موارد كبيرة وفي جميع الميادين مثل (الموارد المعدنية والنفطية ، والموارد الزراعية ، والموارد السمكية ، وموارد الغابات ، ولكن هذه الموارد لم تستغل الإستغلا الأمثل حتى الآن بطريقة ، وهي تشكل فرصة كبيرة ضائعة للعرب وأفريقيا وأن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية ، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة ، أو إعادة تأهيل وبناء لما تقادم عهده من ذلك.

وبالرغم من وجود جذور لعلاقات تايرخية طويلة الأمد ، إلا أن التعاون العربي الأفريقي لم يصل إلى مرحلة التكامل بفعل العديد من التحديات على الإصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ومن ثم فإن الدخول في تكامل عربي إفريقي ، من شأنه ان يعترض الصراعات الكبرى التي تمثل تحدياً للنظام الأمني العربي - الأفريقي، مثل الصومال ودارفور وشمال مالي، تطرح أهمية التنسيق والبحث عن حلول عربية أفريقية لها من دون تدخل أطراف خارجية.

وعرضت الدراسة عدد من الشروط لنجاح قيام التكامل منها الإرادة السياسية وتحقيق الإستقرارا الأمني والسياسي ، وإحداث تجانس بين الإقتصادات ، وتوفير البنية التحتية اللازمة وغيرها . ما يمكن القول ، معه ، أن الدخول في مجال التكامل الإقتصادي يقتضي إقتناص الفرص التي هي رهين العديد من التحديات.

وفيما يتعلق بمكاسب التكامل والآثار التي من الممكن أن تترتب عليه ، فإنه يمكن أن يكون أيضا بمثابة حافزاً للإستثمار وجاذباً له خاصة المباشر منه. ويمكن للإصلاحات العامة مثل تحقيق الإستقرار وتحرير الأسواق المعتمدة في إطار الترتيبات الإقليمية أن تثير عوائد لجميع العوامل ومن المرجح أن تكون أكثر وهو ما يكفي لزيادة الاستثمار الخاص. كما يمكن أن يساعد على ضمان أن الإنتاج يقع وفقا لميزة نسبية في كل دولة عضو والتي بدورها سوف تؤدي إلى التخصص الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والخدمات مما يجعل المنطقة بأسرها أفضل حالاً نتيجة لهذا التخصص.

أفرابيا
للنخب الأفروعراقية
Center for Afro-Iraqi Elites

مركز أفرابيا للنخب الأفروعراقية هو منصة أكاديمية وبحثية رائدة مكرسة للدراسات الأفريقية والأفرو-عراقية. نقوم بنشر الأوراق البحثية المحكمة والدراسات والكتب وأوراق السياسات. رسالتنا هي بناء جسور التواصل بين الأكاديميين والممارسين وتنمية المشاركة الفكرية والتعاون المهني عبر المجتمعات الأكاديمية الأفريقية والعراقية.

SCAN HERE

سلسلة الدراسات العلمية لمركز أفرابيا للنخب الأفروعراقية
Scientific Study Series for the Center for Afro-Iraqi Elites